

لاغارد «حارسة» نظام عالمي يتداعى لماذا علينا أن نقلق، هل سطوة صندوق النقد الدولي؟

سلمى حسين
صحافية، وباحثة من مصر

دخلت السيّدَة ذات القامة المشوقة والأناقة الباريسية إلى القاعة الصغيرة، وجاءت جلسّتها بجانبي في الصّفوف الخلفية كان ذلك في عام 2005، في هونغ كونغ، خلال اجتماع منظمة التجارة العالمية. كانت مجموعة من أربع دول أفريقية قد دعّت إلى تلك السيّدَة للحشد والتعاطف حول قضّيّتها العادلة. وزراء وناشطون من منظمات مجتمع مدني وفلاحون اجتمعوا على قلب واحد: إنهاء الظلم العالمي الواقع على تلك الدول الفقيرة.

كان الشرير في تلك القصة هو الولايات المتّحدة الأميركيّة. فهي تطالب الدول النامية بسطيل كل أنواع الدعم للزراعة. وليكُنّها تقدّم دعماً سخياً لدا ألف مزارع أميركي يكتفهم من إغراق السوق العالمي بقطن زهيد الثمن، ليحل محل القطن الذي يعتمد عليه بالكامل اقتصاد أربع دول أفريقية، وهي بنين، ومالي، وبوركينا فاسو وتشاد. الضحايا بالملايين، تراجمت مستويات معيشتهم وخصوصاً المزارعين.

صارت القضية رمزاً لتغييب العدالة في التجارة الدولية بسبب صلف وتعنّت الدول الكبرى.

كلما تكلم أحد المدافعين عن القضية، نظرت - تارة بحماس وتارة بعينين مملوءتين بالدموع - إلى السيّدَة الجالسة بجانبني. وكانت تبادلني النظرات المتعاطفة. كشفت بطاقتها أنها كريستين لاغارد، وزيرة تجارة فرنسا آنذاك.

ما تعلّمته من تلك الاجتماعات هو أنّ ممثلي الدول المتقدّمة هم ليسوا ممثلين لمبلادهم - بل هم ممثلو الشركات العملاقة، التي تسعى لتعظيم أرباحها ولو على حساب البشر والبيئة. لذا بدا وجودها في تلك الجلسة متعارضاً مع كل ما تمثّله.

وبالفعل، بحث قصير أشار إلى أنّ السيّدَة بدأت عملها كمحامية مدافعة عن الإحتكارات حتّى وصلت إلى منصب رئيسة مجموعة بيكر وماكنزي للاستشارات والشركات، أحد رؤوس الحربة لعولة الشركات، العملاقة.

ظلت صورتها المتعاطفة في قلبي حتى عام 2011، حين تولّت رئاسة صندوق النقد الدولي، في لحظة يموج بها العالم ببناءعات التغيير، لصقادة دول عربية شارّت طلباً للحرية والعدالة الاجتماعية. كان العالم المتقدّم يحاول الخروج من

هل نهارهم نعرفونهم

خرج النظام العالمي من الأزمة الاقتصادية الممتدّة منذ عام 2008، بخارطة طريق، لم يلتمز بها الصندوق. فقد ظلت وصفاته تزيّن أرباحاً خيالية للقطاع المصرفي ولحاملي أوراق الدّين الحكومية. وظلّت تفرّط في استخدام أدوات السياسة النقدية على حساب السياسة المالية، أي الاعتماد على سعر الفائدة المرتفع وزيادة الدّين العام بدلاً من زيادة الضرائب على الأغنياء. وظلّ مدراء البنوك العالمية يحصلون على مرتبات ومكافآت خيالية. وظلّت ثروات أغنياء، الدول المتقدّمة والتامية تتراكم في الملاذات الضريبية. واليوم فيما العالم مقبل على أزمة اقتصادية جديدة، لا يستخدم الصندوق الحلول التي يقترحها باحثو.

هذه هي اللحظة التي تتولّى فيها لاغارد رئاسة البنك المركزي الأوروبي لحظة ركود وبطالة بل وجوع في أوروبا. حكمّ القارة متمسكون أكثر من أي وقت مضى بالسياسات النيوليبرالية. على الرغم من فشلها في إنعاش الاقتصادات الأوروبية. ولها هم يستعينون بأحدى الحراس المخلصين للنظام القديم. فهل نتجح حاملة أدوات الماضي في إنقاذ أكبر جار وشريك اقتصادي لمصر وكثير من الدول العربية؟ القلب والعقل على إجابة واحدة هذه المرّة: القلق من المستقبل.

أزمة طاحنة تسبّب فيها النموذج الاقتصادي السائد.

هل انفعال بتوليها المنصب قياساً إلى نظرتها المتعاطفة التي خبّرتها أم انتشاء بناءً على سيرتها الذاتية؟

الصندوق، يتجمل

بعد عام 2008، تدهورت سمعة المؤسسات الثلاث المنظمة للاقتصاد العالمي، أي صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وامتنعت معظم الدول النامية عن الاقتراض من صندوق النقد، الذي ضربته الأزمة في مقتل: فهو المتهم الأول، إذ أنه المنوط بحفظ استقرار الاقتصاد العالمي والتنبؤ

بالأزمات المالية والنقدية، وقد فشل فشلاً مبيناً في كلتا المهمتين.

هبت لاغارد، لاستكمال تبييض سمعة المؤسسة التي ترأستها، بعد تغيير طفيف أعطى لصين وللسعودية وزناً نسبياً أكبر - في حصص الدول التي تشارك في التصويت على قرارات الصندوق، لكنّه لا يغيّر موازين القوة. استكملت المؤسسة النقدية العالمية مجموعة من الدراسات أهدت لمراجعات فكرية: خطاب جديد عن أضرار اللامساواة، وعن أهمية الضرائب على الأغنياء، وعن أهمية النمو الودود للفقراء، وعن أهمية الحدّ الأدنى للأجر. وعن الأضرار التي يجب أن تلعبها البنوك المركزية في تنظيم أسواق المال والنقد، وعن أهمية عجز الموازنة في حفز النمو الاقتصادي.

كلّ تلك كانت من قبيل مرطقات الاقتصاديين اليساريين البائدين. صارت انحاء الصندوق تدعو إليها. ولكن اتسعت الهوة بين الأقوال والأفعال.

من حقوقي السحب الصندوق 182 مليار دولار أميركي، يستفيد منها 40 مشاركاً خلال الفترة من تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 والخمسة أعوام، إضافة إلى ترتيبات الإراض التخفيفية ل40 من الدول الأعضاء، بمبلغ 310 مليارات من حقوق السحب الخاصة. كما تضاعفت القروض غير الميسرة خلال عام 2009 ولأومت 20 ملياراً، إلى أن وصلت إلى أعلى مستوى لها بين عامي 2012 و2015، وناهزت المئة مليار لمتخفّض مجدداً إلى نحو 40 مليار ح. س. خ



خلال السنوات الأخيرة، صائب المقرضين عند الدائنين فؤاد.

لاغارد تتحدّث عن مصر

حين وقفت لاغارد في شرم الشيخ تدعو مصر إلى الاقتراض منها في عام 2015، منذرة بالفساد وبالنمو غير

يتوخى المساواة، عادت صورتها الأولى إلى قلبي لتزاحم عقلي. لم تنعكس المراجعات الفكرية سوى قليلاً على السياسات التي دفع بها الصندوق في برامجه مع الدول التي عادت مضطرة إلى الاقتراض من الصندوق. والحظ أنّ تلك المراجعات انعكست على توصيات الصندوق إلى الدول المتقدّمة أكثر منها تلك التي الدول النامية. هل هذا بسبب ما قاله أي أحد كبار الموظفين في أحد تلك المؤسسات الدولية من أنّ أفضل طواقم الخبراء تذهب إلى الدول المتقدّمة - أصحاب أكبر الحصص في تمويل الصندوق؟ لا مكان للحزم هنا. ولكن ما لا يستطبع عقلي إغفاله هو ما حدث في حالة اليونان.

رفض الصندوق مع شركائه في الصرويكا - الثلاثي المؤلّف من الصندوق والاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي - إسقاط أي قدر من ديون قديمة، ومارس من الوعد على الحكومة اليونانية ما اضطرها في النهاية لقبول اتفاق أدّى إلى انكماش الاقتصاد وفقدان ملايين الوظائف،



دافع صندوق لاغارد عن نموذج هشل متخيّر للبنوك وأصحاب الثروات، معرّض للأزمات المالية ومدحر للبيئة



الزمني الذي تقرّره قواعد الشفافية الخاصة به. وذلك بسبب استثناء في حال اعتراض الحكومة (المصرية - في هذه الحالة) على نشر كل تفاصيل تعهّدياتها. وتكرّر هذا التأخير في نشر أكثر من تقرير متابعة تنفيذ البرنامج خلال السنوات الثلاث الماضية، كما تركز حجب معلومات مهمة. ولكن الأهمّ من غياب الشفافية، كان فحوى تدخّلات الصندوق في البرنامج المصري، وجوه توصياته هو الإحباط الأكبر. تناقضت عناصر

البرنامج مع ما دعت إليه رئيسته. بدأ الصندوق بإجراء عنيف، فرضه على الحكومة، غصّف بتطلّعات المصريين نحو حياة أكرم وأكثر عدلًا، هو تعويم كامل للجنينة، في وقت كان الاقتصاد هشاً بفعل سنوات من عدم الاستقرار السياسي، ما أدّى إلى هروب مليارات الدولارات خارج البلاد. فقد الجنينة ما يقرب من نصف قيمته، خسارة فاقت توقعات الصندوق. يتوقّع أن يكون خمسة ملايين مواطن قد سقط فقيراً بعد ستر. وحتى الآن لا تنشر الحكومة بيانات بحث الدخل والإنفاق لعام 2017، والتي تظهر تطوّر أرقام الفقراء والجوعى.

ولم يبال الصندوق بمصدر النموّ الاتي بالأساس من قطاع البترول والغاز قليل التوظيف والسريع في تحوِيل أرباحه إلى الخارج. بينما جاء التوظيف في الأساس من القطاع غير الرسمي حيث العمل أسوا من العيودية (فقر وانعدام أمان).

أمّا البطالة، فيأذا نظرنا إلى بطالة الشباب بين 15-29 سنة، فقد بلغت 22,9%. واحد من كل 4 متعلّطين من غير الرسمي حيث العمل أسوا من العيودية (فقر وانعدام أمان). أمّا البطالة، أفضل العقول علماً لا تجد عملاً. وواحد من كل خمسة متعلّطين لم يجد عملاً خلال السنوات الثلاث الماضية لعل تلك الأرقام تنكأ أسئلة عن طبيعة النموّ.

كما اصغرّ الصندوق على خفض الإنفاق العام على ما من شأنه أن يحفّز الطلب الكليّ الأجور وشراء الحكومة للسلع والخدمات، وهو ما أدّى إلى عزوف خزنجي الطب مثلاً عن التوظف في الحكومة، نتيجة لعجزهم عن تقديم خدمة مناسبة في غياب الأدوات والأدوية اللازمة. إضافة إلى الأجور الهزيلة.

وعلى الرغم من عامين من التفتّش، بلغ الدّين العام (داخلي وخارجي) 5509,3 مليار جنيه، وبلغ في كانون الأول/ ديسمبر 2018، نحو 102% من المبروق. قزرت المحكمة عدم فرض أي عقوبة عليها.

خزّانة نحو أربعة أضعاف ما كان عليه في عام 2012/2011. إضافة إلى تردي هيكله لتعصر أجال السداد، إلى أقل من عام ونصف عام في المتوسط، واعتماد أكبر على الدّين الخارجي، في بلد تنقصه الموارد الدّولية. واستمرّ تزيّف الاستمارات وتحويل الأرباح إلى خارج البلاد، في النصف الأول من عام 2018/2019، وفق البنك المركزي. الخلاصة، بقيت وصفة الصندوق الضريبي عبر الملاذات الضريبية. بقيادة لاغارد نسخة مكزّرة من الوصفة التي سادت منذ بدايات التسعينيات، التي أدّت في روسيا ودول شرقي أوروبا ودول أميركا اللاتينية إلى البطالة وطاقم الفقر غير مهال. الناس ليسوا أشراراً بالكامل أو أخباراً بالكامل... هكذا حدثت نفسي وقتها.

مصر تتحدّث عن لاغارد

ولكن سرعان ما توالى الإحباطات في مصر. تأخر صندوق النقد في نشر وثيقة القرض المصري عن المدى

تقييمات عقيبى

بحجّة التفتّش وخفض العجز المالي، عمدت الحكومة في إطار مشروع موازنة 2019، إلى ترحيل كلّ الاعتمادات المفتوحة ضمن قوانين البرامج لتشديد انبئية حكومية إلى سنوات لاحقة. لكنها خصّصت في المقابل نحو 116,9 مليار ليرة (77 مليون دولار) لتغطية كلفة إيجارات المباني والإنشاءات التي تشغلها الدولة وإداراتها كمرکز ومكاتب لها.

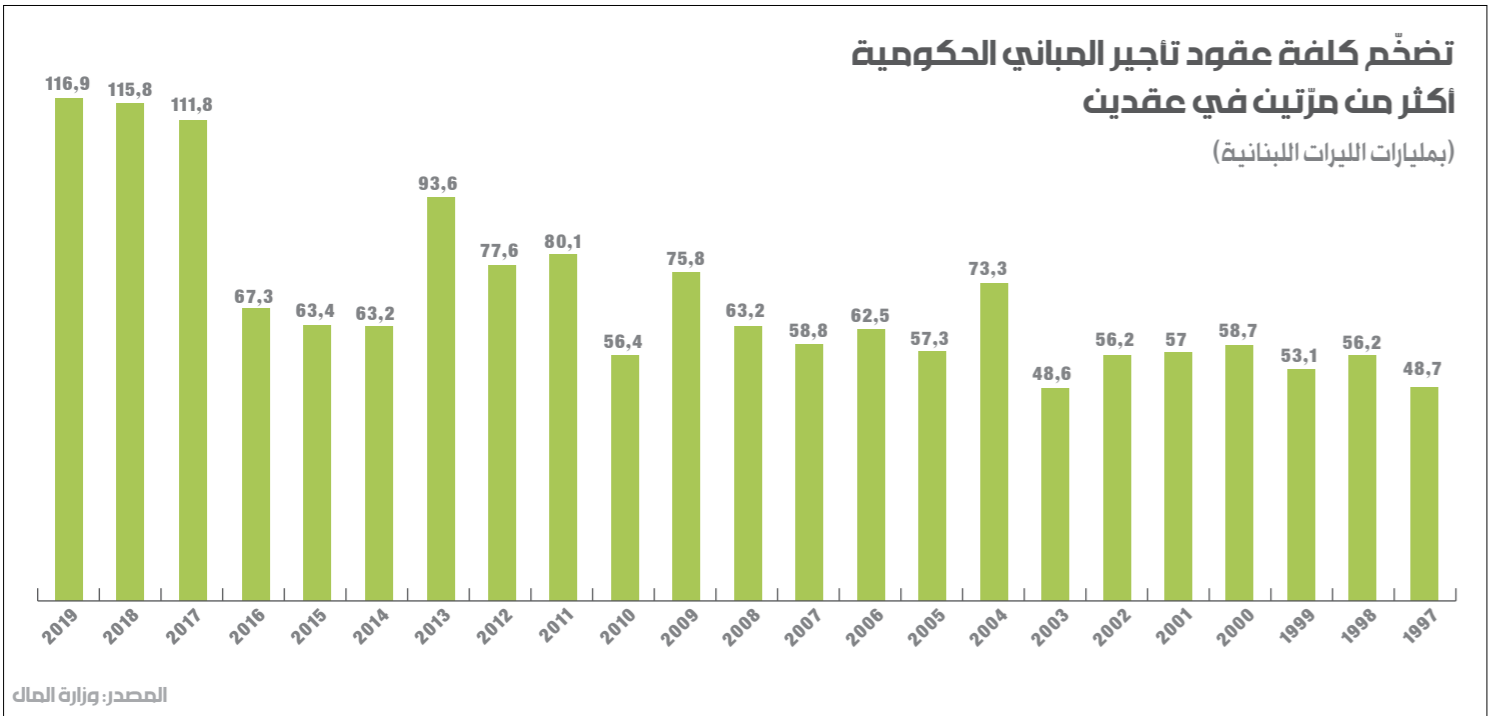
لا تتخصّن قيمة الإيجارات المذكورة سوى ما يتخّ رصده كاعتامدات ضمن الموازنة العامة، وبالتالي لا تعثر عن مجمل الكلفة التي تتفّقها الدولة على إيجارات المباني التي تشغلها كياتات ومؤسسات عامة تابعة لها، وهو ما يرفع هذه القيمة إلى مستويات أعلى بكثير. مثال على ذلك، ما أنفقته شركتا «تاتش» و«الغاف» (الملوكتان من

كلفة الإيجارات في شركتي الخوي - 2018		
(بمليارات الدولارات)		
الفا	إيجارات المواقم	تأثيث
15,485,358	15,704,721	
3,106,932	2,108,760	
1,054,114	636,385	إيجارات نقاط البيع
490,871	329,242	مواقم سيارات
507,807	324,840	المسودعات
20,645,082	19,103,949	المجموع
الكلفة الإجمالية للإيجارات	39,479,031	
المصدر: وزارة الاتصالات		

إحصاءات

كيف تفهم الحكومة «التفتّش»؟

زيادة الإنفاق، على الإيجارات في مقابل تجريد الاستثمار في الأبنية الحكومية



قيمتها إلى 6,6 مليون دولار، ومكاتب قوى الأمن الداخلي والسجون بقيمة 799 ألف دولار.

تعدّ كلفة إيجارات المباني مرتفعة نسبياً، وهو ما دفع إلى وضع خطط عديدة لشراء أو تشييد أبنية حكومية على أراض تملكها الدولة اللبنانية، إلّا أنّ هذه الخطط لم تتفّذ سوى جزئياً، لِمّا بسبب عدم رصد التمويل اللازم أو للحفاظ على الربوع الكاملة في استئجار الأبنية. في الواقع، تبين دراسة أعدت لصالح مجلس الإنماء والإعمار في عام 2010، وجود مجموعة من العقارات تملكها الدولة اللبنانية والتي يمكن الاستفادة منها لتشيد مجموعة من الأبنية الحكومية وتوفير كلفة هذه الإيجارات. ووفقاً لهذه الدراسة، تمتلك الدولة اللبنانية:

وفقاً لمشروع موازنة 2019:

1- إيجار مبنى «الإسكو» في وسط بيروت الذي تبلغ قيمته 10 ملايين دولار، ويستخرف أكثر من 36% من مجمل ميزانية وزارة الخارجية المخصّصة لعام 1997 و2019 بيت عامي 1997 و2019 بذلك إيجارات مكاتب حكومية ومقرّات وصيالتها

2- مكاتب وزارة المالية التي تبلغ بدلات إيجارها نحو 2,4 مليون دولار.
3- مباني ومكاتب المحاكم الشرعية المخصّصة لعام 1,5 مليون دولار، التي تبلغ قيمتها 1,7 مليون دولار، أي ما يشكّل نحو ثلاثة أضعاف القيمة المرصودة لاستئجار مباني المحاكم الإدارية والمدنية (427 ألف دولار).
4- مكاتب إدارة الجمارك (1,2 مليون دولار).
5- مكاتب المديرية العامة للشؤون العقارية (1,1 مليون دولار).
6- مكاتب الأمن العام (1,03 مليون دولار).
7- مكاتب ديوان المحاسبة (796 ألف دولار).
8- مكاتب المديرية العامة للحبوب والشمندر السكّري التي تبلغ كلفة إيجاراتها نحو 776 ألف دولار، أي ما يشكّل 10% من مجمل قيمة المساهمة التي تدفعها الخزينة العامة لتغطية العجز في موازنة المديرية.
9- مكاتب التفتيش المركزي (742 ألف دولار).
10- مكاتب مجلس شورى الدولة (716 ألف دولار).
11- ويضاف إلى ذلك، إيجارات مدارس التعليم الأساسي والثانوي التي تبلغ قيمتها 22,9 مليون دولار، ومكاتب الجيش والعقارات التي يستأجرها كمواقع وتكنكات عسكرية وتصل المرصودة في مشروع موازنة عام 2019.